جامعة عبد الرحمان ميره
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم التعليم الأساسي

أنواع الحكومات

الدرس الثاني في مقياس القانون الدستوري
السداسي الثاني
السنة الأولى حقوق

من تقديم: د/ قادري نسيمة

السنة الجامعية 2024/2023

أنواع الحكومات

يقصد بمفهوم الحكومة في هذا المقام معناها الواسع، اي الهيئة الممارسة للسلطة في الدولة، باختلاف الأنظمة السياسية، وأنظمة الحكم، حيث يقصد بها الوزارة التي تشمل الوزير الأول والوزراء في النظام البرلماني، كما تطلق على الرئيس و الوزراء في النظام الرئاسي، وتطلق على الملك في النظام الملكي التي يتولى فيها الملك مقاليد السلطة التنفيذية[1].

قدم الفقهاء عديد الدراسات في هذا الموضوع، واتفق غالبيتها أن الحكومات، تختلف فيما بينها من حيث مدى خضوعها للقانون (**أولا**)، من حيث أسلوب تولي الحكم أو السلطة (**ثانيا**) من حيث مصدر السيادة في الدولة (**ثالثا**).

أولا: الحكومة من حيث خضوع الحكومة للقانون

تنقسم الحكومة من حيث التزامها بالقانون إلى حكومة استبدادية و خاضعة للقانون أو قانونية.

1-**الحكومة الاستبدادية:** هي الحكومة غير الخاضعة وغير الملتزمة بالقوانين، حيث يحكم فيها الحاكم سواء كان رئيس أو ملك أو من المؤسسة العسكرية، دون التقيد بالقوانين، حيث توصف بالاستبدادية أو الدكتاتورية أو البوليسية.

عرفت هذا النوع من الحكومات رواجا في الملكيات المطلقة سابقا في أوروبا، وحاليا لا تزال منتشرة في عديد من الدول الإفريقية خاصة، التي يكثر فيها الانقلابات العسكرية، كما الحكومة في كوريا الشمالية نموذجا عن الحكومة الاستبدادية.

ينتج عن هذا النوع من الحكم المساس الصارخ بمبدأ الفصل بين السلطات، وكذا محدودية ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم خاصة تلك التي لها علاقة بحريات الرأي والتعبير، كالحق في الإعلام، التعبير عن الرأي، التظاهر، الإضراب، المعارضة السياسية، النفاذ إلى المعلومة،...

[1]- بوشعير السعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 37..

2-**الحكومة الخاضعة للقانون:** هي التي تخضع للقانون وتسعى إلى تحقيق الأمن القانوني[2]، أي تلتزم بالقواعد القانونية ولا تسعى لتغييرها حسب أهوائها رغم مقدرتها على ذلك، وتنقسم إلى:

2-**1-الحكومة القانونية المطلقة**: يتولى الحاكم في هذه الحكومة مقاليد السلطة ، لكن في إطار ما يسمح به القانون .

2-**2-الحكومة القانونية المقيدة:** تأخذ هذه الحكومة بمبدأ توزيع الاختصاصات بين سلطات دستورية، تتولى كل واحدة منها مهامها وفقا للقانون ، فتسمى دولة القانون[3]، مع تكريس مواطن للرقابة المتبادلة فيما بينها، ومثالها الدول الملكية الدستورية والأنظمة الجمهورية.

ثانيا: الحكومة من حيث تولي الحكم أو تركيز السلطة

تنقسم الحكومات من حيث تولي الحكم أو السلطة في الدولة، إلى حكومة ملكية، وجمهورية.

1-**الحكومة الملكية:** يتولى الحاكم أو السلطان أو الأمير، السلطة بموجب الوراثة، لفترة حياته، أي غير محددة المدة، علما أن الدول الملكية تختلف في مدى تمتع الملك باختصاصات تنفيذية، فتوجد ملكيات يعد فيها الملك المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية كالسعودية وقطر، والمملكة الهاشمية والمغرب، ودول أخرى تتبنى النظام البرلماني، أي تكون اختصاصات الملك رمزية.

2-الحكومة الجمهورية: في النظام الجمهوري يتولى الرئيس الحكم عن طريق الانتخاب، من طرف هيئة ناخبة (الشعب أو هيئة)، لعهدة انتخابية محددة، قد تكون فترة واحدة أو قابلة للتجديد، يمارس اختصاصاته وفقا لما هو وارد في القانون، تنتشر هذا الحكومة في النظام الرئاسي والأنظمة الشبه رئاسية.

---

[2]- للتفصيل في مصطلح الأمن القانوني راجع: هنان علي، "مفهوم مبدأ الأمن القانوني ومتطلباته"، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، حجم 04، عدد 02، 2021، ص ص 1-15.

-افتيسان وريدة و بن ناصر وهيبة، " دسترة مبدأ الأمن القانوني: التجربة الجزائرية نموذجا"، مجلة الدراسات القانونية، حجم 08، عدد 02، 2022، ص ص 969-986.

[3]- للتعرف على المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون راجع: شربال عبد القادر، "دولة القانون والديمقراطية في الجزائر"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة"،حجم 01، عدد 01، 2012، ص 31-43.

ثالثا: الحكومة من حيث مصدر السيادة

توجد العديد من التقسيمات للحكومة من حيث تولي أو اسناد السلطة لها، حيث يمكن التمييز بين التقسيم التقليدي والتقسيم الحديث للحكومات.

1-**التقسيم الكلاسيكي للحكومات من حيث اسناد السلطة**: يقسم الفقهاء الحكومات من حيث أسلوب إسناد السلطة للرئيس أو المسؤول الأول عن الحكومة في الدولة، إلى حكومة ملكية وحكومة جمهورية (سبق شرحها أعلاه).

2-**التقسيم الحديث للحكومات من حيث اسناد السلطة:** وفقا لهذا التقسيم يمكن التمييز بين: الحكومة الفردية، حقومة أقلية، وحكومات ديمقراطية.

2-1-الحكومة الفردية: يقد بهذا تولي السلطة من قبل فرد واحد يهيمن على مقاليد الحكم في الدولة، دون أي مساءلة سياسية، يمكن أن تأخذ شكل الحكومة الملكية سواء مطلقة أو مقيدة، كما يمكن أن تأخذ شكل الحكومة الديكتاتورية والاستبدادية (سبق شرحها).

2-**2- حكومات الأقلية:** هذا النوع من الحكومات تعتبر حلقة انتقالية بين الحكومة الفردية نحو الحكومة الديمقراطية، حيث تتولى فيها السلطة مجموعة من الأفراد تتوفر فيها صفات معينة، قد تكون دينية، عرقية، عسكرية، أو ثقافية ، انتشرت سابقا في شكل الحكومة الأرسطوقراطية[4] والأوليجاركية[5]، والأنظمة الشمولية، ومن صورها الشائعة أيضا حكومة التكنوقراط، أي تولي السلطة مؤقتا تمهيدا لمرحلة انتقالية من قبل النخبة لضمان انتقال سلس للسلطة، مع تعهدهم بعدم المساهمة في الحكم لاحقا ضمانا للنزاهة والحياد.

2-3-الحكومة الديمقراطية: هي تلك الحكومات التي يصل فيها المسؤول عن السلطة التنفيذية في الدولة للحكم عن طريق إرادة الشعب، أي الانتخاب المباشر، أو عن طريق نواب الشعب، أو بالمزج بين الأسلوبين، وهذا ما سيتم التفصيل فيه الدروس اللاحقة.

[4]- للتفصيل راجع: بوشعير السعيد، المرجع السابق، ص 48.

[5]- المرجع نفسه،ص48.